شنـاشيـل

تعلّموا.. من إسرائيل!

■ عدنان حسين

هذه هي ميزة الديمقراطية، وهذا هو سرّ قوة النظام الديمقراطي وتطوره المطرد وديمومته، فالحاكم المنتخب لا يتصرف باعتباره مُفوضاً مطلق الصلاحية في ممارسة السلطة وفي التعسف في هذه الممارسة، إنه يرى نفسه خادماً لمن انتخبوه ومن لم ينتخبوه وليس قيّماً عليهم، ويستمد شرعيته من قبولهم به ويخسرها بفقدانه هذا القبول.

في منطقتنا ظلت كل أنظمة الحكم، بما فيها شديدة الشمولية كأنظمة صدام والأسد، على مدى عقود تدعي الديمقراطية أو شكلاً خاصاً من الديمقراطية كـ"الديمقراطية الثورية"، بيد أن الواقع يُظهر أن النظام الديمقراطي الوحيد الذي كان قائماً بين ظهرانينا كل هذه الحقبة هو، بكل أسف ورغماً عن أنوفنا وشئنا أم أبينا وأحببنا أم كرهنا، النظام الإسرائيلي.

وقد تجسدت ديمقراطية النظام الإسرائيلي في موقف حكومة بنيامين نتنياهو من حركة الاحتجاجات التي بدأت الشهر الماضي وتصاعدت في الأيام الأخيرة.

نتنياهو الذي يقع تحت سيطرته أقوى جيش وأقوى جهاز مخابرات في المنطقة، لم يحشُ أذنيه بالشمع ولم يُعصب عينيه بالأشرطة السوداء مع انطلاق الاحتجاجات، كما انه لم يوجّه الشرطة والجيش والأجهزة السرية لقمع المحتجين، ولم يتحجج بالمواجهة مع إيران وحماس والجهاد وحزب الله، ولم يلفق التهم لقادة الحركة الاحتجاجية والمشاركين فيها، ولم ينشئ قوة من البلطجية أو الشبّيحة لكسر هذه الاحتجاجات، كما فعلت أنظمتنا سواء التي أطيحت أو لم تزل تُقاتل بضراوة وتقتل بالجملة لتبقى، بل أن نتنياهو أقرّ بحق مواطنيه في الاحتجاج على سياسات حكومته وأظهر تفهمه لأسباب ودواعي الاحتجاج متعهداً بالتجاوب مع مطالب المحتجين.

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي مصرّحاً لإذاعة بلاده: "ليس في وسعنا تجاهل حجم الاحتجاجات الاجتماعية"، وأضاف: "نعلم انه يجب أن نحدث تغييرات وسوف نقوم بذلك، بمسؤولية وتجاوبا مع المطالب".

الإسرائيليون لم يحتجوا على نقص الحريات أو انتهاك الحقوق المنصوص عليها في الدستور، كما يحصل على نحو منهجي في بلداننا، وإنما كانوا يشتكون من ارتفاع تكاليف المعيشة، ولهذا أقرن نتنياهو قوله بتعيين من يعتقده الرجل المناسب لاقتراح الحلول، وهو الاقتصادي البارز مانويل تراكتنبرغ، رئيس المجلس الوطني الإسرائيلي للتعليم العالي، لتشكيل لجنة للحوار مع المحتجين ومع رجال الأعمال والنقابات وكل من يُمكن أن يساهم في إيجاد الحلول. وفي الحال أثنى أحد زعماء الاحتجاج، هو اسحق شمولي، على اختيار تراكتنبرغ لرئاسة لجنة الحوار واصفاً إياه بالشخصية "الجديرة بالثقة" (لاحظوا أن نتنياهو لم يعيّن أحد نوابه أو مساعديه لرئاسة هذه اللجنة، وإنما اختار شخصية اقتصادية اختصاصية).

كل الأنظمة الديمقراطية قوية ومستقرة ومتطورة، وإسرائيل قوية بسبب نظامها الديمقراطي. ولهذا نريد النظام الديمقراطي... النظام الديمقراطي الحقيقي الذي يتعامل فيه الحاكم مع شعبه على طريقة نتنياهو في الأقل وليس على طريقة القذافي والأسد وعلي صالح محمد، وقبلهم بن علي ومبارك وصدام، وليس كذلك على طريقة حكومة المحاصصة الطائفية والقومية والدينية والعشائرية والمناطقية القائمة في العراق، هذه الحكومة التي سعت مثلاً إلى مكافحة حركة الاحتجاج ضد الفساد وتردي الخدمات العامة وتدهور الحال المعيشية حتى قبل حدوثها بتأليب المؤسسات السياسية والدينية عليها ومنع التظاهر وفرض حظر التجوال، ثم باستخدام القوة الغاشمة ضد المتظاهرين منذ يوم انطلاقها وفي كل يوم تتواصل فيه .. هذه الحكومة التي أبرز ما تتصف به انها اكبر تجمّع بين حكومات العالم لغير المتخصصين في الشؤون الحكومية، وللفاسدين أو المتسترين على الفساد أو المتهاونين مع الفساد والفاسدين.

جميع الكتل موافقة عليه إلا دولة القانون

العراقية: تعطيل مجلس السياسات إعادة للدكتاتورية

يتهم تيار الاحرار ، ائتلاف المالكي بعدم المصداقية في التعامل الادبي والسياسي بخصوص مجلس علاوي

□ بغداد / المدى

أكد مستشار القائمة العراقية هاني عاشور أن العملية السياسية ما زالت دون ضمانات وتسير بحالة من أجواء عدم الثقة، مشيرا إلى أن مجلس السياسات العليا حصة القائمة العراقية وزعيمها إياد علاوي، سيكون ضمانة سير العملية السياسية وبناء العراق وتعزيز الثقة بين أطرافه.

يأتي ذلك في وقت، اتهمت كتلة الأحرار إحدى مكونات التحالف الوطني، أطرافا في التحالف بالمماطلة وتعطيل مجلس الوطني للسياسات العليا.

وقال عاشور في بيان تلقت "المدى" نسخة منه أمس، إن العراق يحتاج إلى بناء شراكة تكون محور الثقة، وشراكة بناء تكون توحيدا لنظرات الكتل السياسية لبناء العراق المستقبلي، وان عزل أو تهميش أي زعامة أو كتلة سياسية اختارها الشعب ومنعها من ممارسة دورها في صناعة القرار والتعبير عن رؤية بناء البلاد يعني أننا نسير في طريق الدكتاتورية المقيتة، مشيرا إلى انه ثبت أن من مصلحة أطراف وأشخاص أن تستمر الأزمات السياسية لتحقيق الانفراد بالسلطة والتغطية على الفساد وإخفاء معالم الفشل في تحقيق الانجازات.

وأضاف أن كتلا سياسية تحدثت عن أن قرار السماح لبقاء قوات أمريكية لابد أن يكون قرار الكتل السياسية ولكنها من جانب آخر تلغي دور تلك الكتل عندما يكون الحديث عن مصير ومتطلبات الشعب وتحقيق تطلعاته وتطلعات ناخبيه.

وأوضح عاشور أن مجلس السياسات سيكون له دور في رسم رؤية صناعة عراق جديد وهو طريق لتحقيق الشراكة، وان أي محاولة لتذويبه والتحايل عليه يعبر عن عدم وجود نوايا للشراكة والثقة وان هناك من يأخذ العراق لطريق مسدود ويعيد الدكتاتورية المقيتة التي عرف الناس نهاياتها بوضوح، وان لعبة التعقيد من خلال التفاصيل أصبحت مكشوفة النوايا، ومن يراهن على اللعب لضمان السلطة الوهمية إنما يلعب للخسارة فقط.

وقد اتفق قادة الكتل السياسية وخلال لقائهم الأسبوع الماضي في مقر إقامة رئيس الجمهورية على تقديم مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية إلى مجلس النواب لإقراره.

ومن المؤمل أن يصل مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات العليا إلى البرلمان من رئاسة الجمهورية، لكن ائتلاف دولة القانون يحاول بأي شكل رفض هذا المشروع، ولكن بالنظر إلى حجم الكتل والتوافقات السياسية، فأن كلا من العراقية صاحبة القضية والتحالف الكردستاني والذي أعلن أمس على لسان المتحدث باسمه مؤيد الطيب انه يدعم تولي علاوي رئاسة المجلس، والمجلس الإسلامي الأعلى وبحسب تصريحات سابقة لـ"علي شبر" لـ"المدى"، وكذلك الحال بالنسبة للتيار الصدري، إذ انتقد عضو مجلس النواب عن كتلة الأحرار أمير الكناني تصريحات بعض أعضاء ائتلاف دولة القانون بشأن مجلس السياسات الستراتيجي، معتبراً تلك التصريحات تنصلا عما أتفقت عليه الكتل السياسية في اجتماعها يوم الثلاثاء الماضي.

وقال الكناني لوكالة كل العراق إن "تصريحات بعض أعضاء ائتلاف دولة القانون بعدم سماحهم بتمرير مجلس السياسات داخل مجلس النواب أو التهديد باللجوء إلى المحكمة الاتحادية في حال إقراره يؤشر عليهم عدم المصداقية في التعامل الأدبي فضلا عن التعامل السياسي".

وأضاف أن "مجلس السياسات وبالرغم من تقاطعه مع مبدأ الترشيق الحكومي إلا انه ينبغي الالتزام بتشكيله كونه ناتجا من اتفاق سياسي تشكلت بموجبه الحكومة الحالية"، مشيراً إلى أن "عدم تشكيل هذا المجلس سيسبب إرباكاً في الوضع السياسي ومشاكل إضافية قد تنعكس سلباً على الأداء الحكومي في توفير الخدمات وغيرها".

وأكد الكناني أن "موقف كتلة الأحرار ثابت بشأن ضرورة تشكيل مجلس السياسات على الرغم من الملاحظات المسجلة بشأنه إلا انه يجب الالتزام بما اتفقت عليه الكتل السياسية".

وشدد على ضرورة "التزام ائتلاف دولة القانون بالاتفاقات المبرمة بين الأطراف السياسية وتجنب التنصل من الالتزام حيال تلك الاتفاقيات"، الأمر الذي رد عليه القيادي في دولة القانون حسين الأسدي بالقول إنّ "إقرار مجلس السياسات الستراتيجية أو التصويت عليه من قبل مجلس النواب بمثابة مصادرة للديمقراطية والابتداع في الدستور".

وأكد أنّه "سيعمل مع مجموعة من الأعضاء داخل قبة مجلس النواب على إفشال هذا المشروع وعدم السماح بتمريره"، مشيراً إلى أنّه "سيلجأ إلى المحكمة الاتحادية لإفشال هذا المشروع في حال تمّ إقراره داخل مجلس النواب".

في غضون ذلك، أكدت إحدى مكونات العراقية، جبهة الحوار الوطني والتي يتزعمها نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، أمس الاثنين، رفضها بقاء خبراء أميركيين لتدريب الأجهزة الأمنية العراقية.

وقال النائب في الجبهة حامد المطلك، إن "الجبهة ترفض أي تواجد للمدربين الأميركيين في العراق"، متوقعا "لجوء الشعب العراقي إلى المقاومة المسلحة، في حال بقاء قوات الاميركية داخل الأراضي العراقية".

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١ الحالي، وكانت انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩.

وأشار القيادي في جبهة الحوار المنضوية ضمن القائمة العراقية إلى أن "العراقية لم تحسم أمرها بعد، بشأن اختيار مرشحها لمنصب وزير الدفاع".

اللجنة الاقتصادية رفضت التأجيل

المالية: التعرفة الكمركية إلى العام المقبل بسبب غلاء السوق

□ بغداد / المدى

أعربت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عن سخطها، لتأجيل وزارة المالية أمس الاثنين، العمل بقانون التعريفة الجمركية حتى العام المقبل بسبب ما ادعته غياب آليات العمل وارتفاع أسعار السلع في الأسواق العراقية.

وكانت وزارة المالية العراقية قد أجلت في ١٦ شباط العمل بقانون التعريفة الجمركية لوقت غير محدد بسبب بعض العراقيل التي واجهت القانون وآليات العمل.

وقال المسؤول الإعلامي لمكتب وزير المالية زيد محمد لوكالة كردستان للانباء إن "الوزارة أرسلت كتابا رسميا إلى المديرية العامة للكمارك تطلب فيه تأجيل العمل بتطبيق التعريفة الكمركية حتى بداية العام المقبل".

وأرجع محمد سبب اتخاذ القرار إلى "ارتفاع أسعار المواد والسلع بشكل كبير في الأسواق العراقية، فضلا عن عدم استكمال التعليمات الخاصة بتطبيق القانون ولاسيما المتعلق منها بإعفاء بعض المواد من الضرائب".

وأوضح محمد أن "آليات تطبيق قانون التعريفة الجمركية لا تزال غير واضحة"، مطالبا مجلس النواب وضع آليات صحيحة لتطبيق القانون والعمل به.

وأضاف أن "القرار سيرسل إلى الدوائر والمنافذ الحدودية كافه من اجل تنفيذه فضلا عن إرساله إلى مجلس النواب للاطلاع عليه".

وكان من المؤمل أن يتم تفعيل قانون التعريفة الجمركية في آذار/مارس الماضي بعد أن اقره مجلس النواب العراقي.

من جهتها أكدت العضو في اللجنة الاقتصادية ناهدة الدايني عن أنهم كلجنة برلمانية تمثل مصالح الشعب يعارضون هكذا إجراءات، ففي اتصال أجرته المدى يوم أمس تحدثت الدايني فيه "بالتأكيد نحن نقف ضد هذه الإجراءات، ونؤكد على انه قرار فردي لم تتم فيه العودة إلى رأي البرلمان".

وتابعت الدايني "ان هذا الاجراء سيعمل على ان يستورد التجار مختلف البضائع من دون ان يكون هناك من رقابة على هذه البضائع المستوردة".

وأعربت العضوة في اللجنة الاقتصادية عن اعتقادها "بان لن يكون هناك تعرفة كمركية، فلم يعمل على تنظيمها منذ ثماني سنوات وبالتالي اعتقد أنها لن تكون لا الآن، ولا في السنة المقبلة".

ومن جهة أخرى أكد الخبير الاقتصادي ماجد الصوري "بشكل عام إن القرار في موضوع التعرفة الكمركية ليس لديه أهداف اقتصادية واضحة، وأهدافه المحددة ليست سوى زيادة عائدات الموازنة وللأسف فان هذا الهدف غير واقعي".

وتابع الصوري "فالدول النفطية عادة تقوم بتخفيض العائدات الكمركية ولذلك فان الغرض من هذا الإجراء ليس حماية الصناعة المحلية العراقية".

وشدد الصوري على أن حماية الصناعة العراقية لا يمكن أن تكون على حساب المواطن العراقي وخاصة في ظل هذه الإمكانات التي تتمتع بها الدولة، فمن الممكن أن تتم خدمة الصناعة والزراعة العراقية من خلال توفير الخدمات لها، كالقروض المالية، والدراسات الفنية".

وكانت رئاسة الوزراء، قد علنت قبل أسبوعين، عن قرب تطبيق قانون الضرائب والتعرفة الكمركية ليشمل بالدرجة الأولى السلع والبضائع المستوردة والتي يمكن صنعها محليا، فيما أشارت إلى استثناء السلع والبضائع ذات التماس المباشر بحياة المواطن.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن المستشار الاقتصادي لرئاسة الوزراء عبد الحسين العنبكي قوله، إن "قانون الضرائب وقانون التعرفة الكمركية مهم وأساسي وسوف يطبق قريبا"، مشيرا إلى أن "أكثر السلع ذات التماس المباشر مع حياة المواطن والتي تمثل مدخلات للإنتاج كمواد أولية أو نصف مصنعة معفاة من الضريبة".

وأوضح العنبكي أن "أكثر السلع التي تخضع للضريبة وبمستويات مرتفعة هي السلع التي يمكن تصنيعها محليا ولكن متوقفة بسبب المنافسة والإغراق الذي يمارس عليها من قبل السلع المستوردة"، لافتا إلى أن "قانون الضرائب هو قانون تصحيحي سوف يساعد الصناعات والمنتجات المحلية كثيرا".

يشار إلى أنه سبق للحكومة العراقية أن أصدرت، نهاية شهر كانون الثاني الماضي، قرارا يقضي بتطبيق نظام التعريفة الكمركية على البضائع المستوردة، بدءاً من شهر شباط الماضي، فيما أكد مستشار قانوني لرئيس الوزراء نوري المالكي، أن الحكومة قد تتريث بتطبيق القرار، خشية ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية، وأوضح أن القرار يحتاج إلى تشريع من مجلس النواب.

وتشير المادة الأولى في بابها الأول من قانون الكمارك إلى أن تستوفى رسوم الوارد الكمركي على البضائع المستوردة وفق النسب المنصوص علي في جداول تعرفة الرسوم الكمركية والروزنامة الزراعية الملحقة بهذا القانون.

وتفرض رسوم كمركية على البضائع المستوردة غير الواردة في جدول تعرفة الرسوم الكمركية بنسبة لا تزيد عن ٢٠ ٪ من قيمتها ولمجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير المالية الاتحادي تعديل هذه النسبة لنفس الأسباب الواردة في البند وتعد الزيادة الكمركية إجراء مؤقتاً حتى رفع أسباب الزيادة الاقتصادية.

وكانت غرفة تجارة بغداد طالبت، في الـ١٦ من شباط الماضي، بتجميد الضرائب لعشر سنوات وإعادة النظر بكافة القوانين الاقتصادية، داعية إلى شراكة حقيقية مع القطاع الخاص في سن القوانين والأنظمة الخاصة بالاقتصاد العراقي، ودعم التجّار والصناعيين عبر تقديم القروض لهم وحثهم على إنشاء مولات تجارية وأسواق كبيرة.

وكانت اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء أعدت، في ١٤ من شهر شباط الماضي، مشروع قانون يرمي الى وقف العمل بالتعرفة الجمركية، كما أوصت اللجنة بوقف العمل باجازات الاستيراد والتصدير، وجاءت هذه التوصيات بعد وضع دراسة جديدة تتماشى مع الوضع الاقتصادي والمعيشي في البلد.

أنبـــاء

رفض التهديدات العسكرية لميناء مبارك

■ قال القيادي في ائتلاف دولة القانون إحسان العوادي بان ائتلافه يرفض التهديدات العسكرية تجاه الكويت بشأن بنائها ميناء مبارك الكبير.

وتابع العوادي في تصريحات صحفية أمس أن العراق دولة واحدة، لا دولة مقسمة إلى مليشيات، ونرفض جميع التهديدات العسكرية أو التصعيد الإعلامي تجاه دولة الكويت، حول بنائها ميناء مبارك، وان حل قضية الميناء لا يأتي بالتهديدات، مؤكدة أن العقول السياسية لم تعجز بعد لإيجاد حل مشكلة استمرار ببناء الميناء، وان الحكومة العراقية جادة بإيجاد الحل.

استعدادات لفتح نهر السبتية في ديالى

■ أعلنت لجنة الخدمات في ديالى، عن الاستعداد لإعادة فتح نهر السبتية شمال مدينة بعقوبة، بعد إغلاقه لمدة ثماني سنوات بسبب مروره بالقرب من قاعدة أميركية.

وقالت رئيسة اللجنة إيمان عبد الوهاب، إن "اللجنة نجحت في الحصول على الموافقات الأمنية لإعادة الحياة لنهر السبتية الذي أغلق منذ ثماني سنوات بسبب مروره بالقرب من قاعدة الوير هاوس الأميركية، مما تسبب بأضرار بيئة وزراعية كبيرة"، موضحا أن القرى المطلة على النهر تسكنها أكثر من سبعة آلاف أسرة".

تحالف جديد في مجلس محافظة واسط

■ قال عضو مجلس محافظة واسط عن كتلة مستقلون شامل منصور، إن "كتلته ودولة القانون والعراقية البيضاء شكلوا، تكتلا جديدا في مجلس واسط"، مبينا أن "التشكيل الجديد يضم ١٩ نائبا من تلك التكتلات".

وأضاف منصور في تصريحات لوكالة السومرية نيوز أمس أن "التكتل الجديد يسعى لإحداث تغيير في رئاسة مجلس المحافظة ولجانه غير الفاعلة"، مشيرا إلى أن "تشكيل هذا التكتل الجديد جاء على خلفية عجز رئاسة المجلس عن توفير الخدمات للمواطنين وتلبية مطالبهم".

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون